الكويت تشارك في قمة «AIM للاستثمار 2026» بوفد برئاسة وزير المالية

البديوي: دول الخليج بين أكبر 10 اقتصادات عالمياً.. بـ 2,4 تريليون دولار

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي في كلمة خلال أعمال الدورة الـ 15 لقمة AIM للاستثمار 2026

جانب من الحضور خلال قمة «AIM للاستثمار 2026» ويبدو وزير المالية د.يعقوب الرفاعي

- دول «التعاون» أصبحت منظومة اقتصادية واستثمارية مترابطة تستند إلى قاعدة مالية واقتصادية كبيرة
- استقرار اقتصادي ومؤسسات راسخة ورؤى تنموية واضحة تعزز النمو وتستقطب الاستثمارات بدول الخليج
- أكثر من 5 تريليونات دولار أصول الصناديق السيادية الخليجية.. و3,9 تريليونات أصول البنوك التجارية
- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون بلغ نحو 792,7 مليار دولار في 2025

دبي ـ كونا: انطلقت في دبي صباح أمس أعمال الدورة الـ 15 لقمة AIM للاستثمار 2026، تحت رعاية نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، تحت شعار «إعادة تشكيل الازدهار: فتح مسارات استثمارية جديدة نحو مستقبل مستدام وشامل»، وبتنظيم مشترك بين وزارة التجارة الخارجية الإماراتية وAIM Global Foundation، بمشاركة رؤساء دول ورؤساء مجالس الوزراء، بالإضافة إلى وزراء المال والاقتصاد، وعدد من المسؤولين الحكوميين وصناع القرار ومحافظي البنوك المركزية وقادة المؤسسات المالية والاستثمارية والمستثمرين ورواد الأعمال والخبراء من مختلف دول العالم.

وافتتحت فعاليات القمة لكلمة لصاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، أكد خلالها التغيرات الجيوسياسية وسلاسل الإمداد التي تخلق رؤى اقتصادية واستثمارية جديدة، كما ألقى وزير الدولة للتجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة د.ثاني بن أحمد الزيودي كلمته مشيرا فيها إلى أن التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية تعيد تشكيل التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، وتخلق فرصا استثمارية جديدة، مشيرا إلى أهمية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والاستدامة في دعم النمو الاقتصادي والاستثمارات المستقبلية.

منظومة اقتصادية

وفي كلمته خلال أعمال القمة، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي أن دول المجلس أصبحت منظومة اقتصادية واستثمارية مترابطة تستند إلى قاعدة مالية واقتصادية كبيرة عززت قدرتها على النمو واستقطاب الاستثمارات في ظل ما تتمتع به من استقرار اقتصادي ومؤسسات راسخة ورؤى تنموية واضحة.

وقال البديوي ان الاقتصاد الخليجي بات ضمن أكبر عشرة اقتصادات في العالم بناتج محلي إجمالي يبلغ 2,4 تريليون دولار، فيما تقدر أصول الصناديق السيادية الخليجية بأكثر من خمسة تريليونات دولار، في وقت بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية نحو 3,9 تريليونات دولار في عام 2025.

وأضاف أن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون بلغ نحو 792,7 مليار دولار في عام 2025، منها نحو 171,4 مليار دولار استثمارات بين دول المجلس نفسها، بما يمثل قرابة 22٪ من الإجمالي، مؤكدا أن هذه المؤشرات تعكس تنامي الترابط بين اقتصادات دول المجلس وأن التكامل الخليجي أصبح في ذاته محركا للاستثمار.

وأوضح أن الرؤى الوطنية لدول المجلس أسهمت في توسيع دور القطاع الخاص وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وفتح مجالات واسعة أمام الاستثمار في قطاعات المستقبل ومن بينها الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة والطاقة المتجددة والصناعات المستقبلية والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والخدمات المالية والاقتصاد المعرفي.

وأكد أن مستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون يرتكز على اقتصادات قوية وتكامل أعمق وانفتاح على العالم واستثمار في المستقبل، مشيرا إلى أن دول المجلس تمضي في ترسيخ موقعها على خريطة الاقتصاد والاستثمار العالمي وتتطلع إلى بناء شراكات استثمارية طويلة الأجل تحقق المصالح المشتركة.

ودعا البديوي المستثمرين والشركاء حول العالم إلى النظر إلى دول مجلس التعاون ليس باعتبارها وجهة للاستثمار فحسب بل شريكا في بناء مستقبل الاستثمار العالمي القائم على الثقة والشراكة والمعرفة والابتكار وتحقيق التنمية والازدهار المستدام.

وأشاد بجهود دولة الإمارات في تعزيز الحوار الاقتصادي والاستثماري الدولي، مؤكدا أن دبي قدمت نموذجا عالميا في تحويل الرؤى الطموحة إلى إنجازات ملموسة وتحويل التحديات إلى فرص وقصص نجاح.

مشاركة وزارة المالية

وشهدت أعمال النسخة الخامسة عشرة من القمة مشاركة كويتية، حيث ترأس وفد دولة الكويت المشارك وزير المالية د.يعقوب الرفاعي، وبمشاركة قنصل عام دولة الكويت في دبي والإمارات الشمالية خالد الزعابي، والمدير العام للشؤون الاقتصادية في وزارة المالية سعد الرشيدي.

وتأتي مشاركة دولة الكويت في القمة التي تجمع نخبة واسعة من المسؤولين الحكوميين وصناع القرار وقادة المؤسسات المالية والاستثمارية والمستثمرين والخبراء من مختلف دول العالم، في ظل ما تطرحه من نقاشات حول التحولات التي تشهدها البيئة الاقتصادية والاستثمارية العالمية والمسارات الجديدة للاستثمار.

وقالت وزارة المالية، في بيان صحافي، أن أعمال القمة تناولت عددا من الموضوعات المحورية المرتبطة بمستقبل الاستثمار والاقتصاد العالمي، وفي مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر، والأسواق العالمية، وتمويل التنمية، والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ودعم الشركات الناشئة، ومدن المستقبل، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستدامة، إلى جانب السياسات الاستثمارية وتطوير بيئة الأعمال.

وتشتمل القمة على مجموعة واسعة من الجلسات الوزارية، والحوارات رفيعة المستوى، والموائد المستديرة، والجلسات المتخصصة، وورش العمل، فضلا عن إتاحة المجال لعقد لقاءات ثنائية بين ممثلي الحكومات والمستثمرين والمؤسسات المالية والشركات الدولية، بما يعزز فرص التعاون وبناء الشراكات.

«الاستثمار المباشر»

من جانبه، أكد مساعد المدير العام لتطوير الأعمال في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر محمد ملا يعقوب حرص الهيئة على المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمحافل الاستثمارية الدولية بما يعزز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب في مجال الاستثمار.

وقال ملا يعقوب، خلال مشاركته في القمة، انها تمثل منصة حيوية للاستثمار في المنطقة وتجمع نخبة من الشركات العالمية والجهات المعنية بتشجيع الاستثمار من مختلف دول العالم.

وأضاف أن القمة تتيح للمشاركين فرصة التعرف على التوجهات الحالية للاستثمار المباشر إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب ومناقشة التطورات التي يشهدها القطاع في ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة.

وأوضح أن حرص الهيئة على المشاركة في مثل هذه المحافل الدولية يأتي في إطار تعزيز أوجه التعاون بين الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار والمستثمرين وبناء قنوات للتواصل وتبادل المعرفة والخبرات.

وأكد أن استمرار انعقاد قمة AIM على مدى السنوات الماضية يعكس أهميتها بوصفها ملتقى للتعرف على الفرص والتوجهات الاستثمارية في المنطقة.

بدوره، قال قنصل عام الكويت في دبي والإمارات الشمالية خالد الزعابي، على هامش مشاركته ضمن الوفد الكويتي في القمة، ان مشاركة دولة الكويت تعكس حرصها على الحضور الفاعل في المحافل الاقتصادية والاستثمارية الدولية وتبادل الرؤى والخبرات بما يسهم في تعزيز التعاون وبناء شراكات تخدم المصالح المشتركة.

وأشاد الزعابي بحسن تنظيم دولة الإمارات للقمة وما تشهده من مشاركة دولية واسعة، مؤكدا أن استضافة دبي لهذا الحدث الاقتصادي المهم تعكس مكانتها مركزا عالميا للأعمال والاستثمار ومنصة تجمع صناع القرار والمستثمرين وقادة الأعمال لبحث الفرص والتحديات الاقتصادية واستشراف آفاق جديدة للتعاون والاستثمار.

محفظة استثمارية لمشاريع ضخمة تمتد من الطاقة والصناعة إلى الإنشاءات والنقل والكهرباء والمياه

166,5 مليار دولار مشروعات ترسم خريطة اقتصاد الكويت

- 118 مليار دولار مشروعات تستعد للانطلاق.. و48,5 ملياراً دخلت مرحلة التنفيذ
- «الطاقة والصناعة» تتصدر بـ 66,4 مليار دولار.. والإنشاءات بـ 45,1 ملياراً

أحمد مغربي

تدخل الكويت مرحلة جديدة من النشاط الاستثماري مدفوعة بمحفظة مشروعات ضخمة تبلغ قيمتها نحو 166,5 مليار دولار، تمتد عبر مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية والحيوية، في مشهد يعكس اتساع خريطة الإنفاق الرأسمالي من الطاقة والصناعة إلى الإنشاءات والنقل والكهرباء والمياه، ويمنح الاقتصاد قاعدة أوسع للنمو وتحريك النشاط غير النفطي خلال السنوات المقبلة، وذلك على الرغم من الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.

وتكتسب هذه المحفظة أهميتها ليس فقط من قيمتها المالية الكبيرة، وإنما من تنوعها القطاعي وامتدادها إلى البنية الأساسية والقطاعات الإنتاجية والخدمية في آن واحد، بما يجعل المشروعات أحد المحاور الرئيسية في دورة النشاط الاقتصادي المرتقبة، سواء من خلال الإنفاق الاستثماري المباشر أو ما يرتبط به من طلب على أعمال الإنشاء والخدمات والتمويل والتوريد والتشغيل.

وبحسب البيانات التي استندت إليها «الأنباء» من مجلة ميد، تتوزع محفظة المشروعات النشطة البالغة 166,5 مليار دولار بين نحو 48,5 مليار دولار من المشروعات التي دخلت مرحلة التنفيذ، و118 مليار دولار في مرحلة ما قبل التنفيذ، وهو ما يكشف عن وجود كتلة كبيرة من المشروعات المرشحة للانتقال إلى التنفيذ خلال المراحل المقبلة.

وتعني هذه التركيبة أن نحو 70,87٪ من قيمة المحفظة لا تزال في مرحلة ما قبل التنفيذ، مقابل 29,13٪ للمشروعات التي دخلت مرحلة التنفيذ، بما يضع أمام الاقتصاد الكويتي خطا ممتدا من الإنفاق الاستثماري المحتمل، يتوقف تأثيره الفعلي وحجمه وتوقيته على وتيرة ترسية المشروعات وانتقالها من التخطيط والتحضير إلى التنفيذ على أرض الواقع.

الطاقة والصناعة في الصدارة

وتتصدر مشروعات الطاقة والصناعة الخريطة الاستثمارية بقيمة إجمالية تبلغ 66,4 مليار دولار، لتستحوذ وحدها على نحو 39,88٪ من إجمالي محفظة المشروعات، وهو ما يعكس استمرار الثقل الكبير للقطاعات الإنتاجية والطاقة ضمن خطط الاستثمار في الكويت.

ولا تقف خريطة المشروعات عند قطاع الطاقة، إذ يأتي قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية بمحفظة تبلغ قيمتها 45,1 مليار دولار، تمثل نحو 27,09٪ من إجمالي المشروعات النشطة، ما يعكس الحجم الكبير للمشروعات العمرانية والإنشائية المرتبطة بتطوير البنية الأساسية والاحتياجات التنموية.

ويحتل قطاع النقل موقعا رئيسيا كذلك ضمن المحفظة، مع مشروعات تبلغ قيمتها 31,2 مليار دولار، بما يعادل نحو 18,74٪ من الإجمالي، فيما تصل قيمة المشروعات في قطاع الكهرباء والمياه إلى 23,4 مليار دولار، أو ما يعادل نحو 14,05٪ من المحفظة.

وبذلك تكشف الأرقام عن سمة أساسية في دورة المشروعات الكويتية الجديدة، تتمثل في عدم تركزها في نشاط اقتصادي واحد، وإنما توزيعها على الطاقة والصناعة والإنشاءات والنقل والكهرباء والمياه، وهي قطاعات يرتبط بعضها ببعض عبر سلسلة واسعة من الأنشطة والخدمات والأعمال المساندة.

111,5 مليار دولار للطاقة والإنشاءات

ويظهر حجم الثقل الاستثماري بصورة أكبر عند جمع قطاعي الطاقة والصناعة والإنشاءات، إذ تصل قيمة مشروعاتهما إلى 111,5 مليار دولار، بما يعادل نحو 66,97٪ من إجمالي المحفظة، ما يعني أن نحو ثلثي قيمة المشروعات النشطة في الكويت تتمركز في هذين القطاعين.

وفي المقابل، تبلغ محفظة النقل والكهرباء والمياه مجتمعة 54,6 مليار دولار، الأمر الذي يبرز البعد الآخر لخريطة المشروعات والمتمثل في تطوير البنية الأساسية والخدمات الرئيسية اللازمة لدعم التوسع الاقتصادي والعمراني.

من المشروعات إلى النمو

وتتزامن هذه الخريطة الاستثمارية الواسعة مع مؤشرات على تحسن مسار الاقتصاد الكويتي، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنسبة 3,8٪ خلال 2026، مدفوعا بنمو القطاع النفطي بنسبة 4,7٪، إلى جانب استمرار نمو الناتج غير النفطي بنسبة 3,0٪، فيما يتوقع نمو الاقتصاد الحقيقي بنسبة 2,5٪ في 2027 واستمرار نمو القطاع غير النفطي عند 3,0٪.

والأهم في قراءة محفظة المشروعات أن صندوق النقد يربط بالفعل بين توسع الاستثمار والنشاط غير النفطي، إذ يتوقع نمو الناتج غير النفطي بنسبة 2,7٪ في 2025 و3٪ في 2026 على خلفية زيادة الاستثمار العام، قبل استمرار النمو غير النفطي خلال السنوات التالية.

ويشير الصندوق إلى أن الكويت أعلنت مشروعات استثمارية عامة جديدة لتحسين البنية التحتية تتركز بصورة خاصة في الإسكان والكهرباء والمياه والنقل، مقدرا أن تؤدي هذه المشروعات إلى زيادة تراكمية في الإنفاق الاستثماري العام تعادل 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2025 إلى 2030.

وهنا تظهر أهمية محفظة الـ166,5 مليار دولار بصورة أوضح، إذ لا تمثل المشروعات مجرد إنفاق رأسمالي منفصل، وإنما تشكل، مع انتقالها التدريجي إلى التنفيذ، رافدا للنشاط الاقتصادي غير النفطي من خلال ما تولده مشروعات الإنشاء والبنية التحتية والطاقة والنقل والمرافق من طلب على المقاولات والمواد والخدمات الهندسية والاستشارية واللوجستية والتمويلية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بدورة تنفيذ المشروعات.

118 مليار دولار في الطريق

ولعل الرقم الأكثر دلالة على المرحلة المقبلة يتمثل في وجود 118 مليار دولار من المشروعات في مرحلة ما قبل التنفيذ، أي ما يزيد على ضعفي قيمة المشروعات الجاري تنفيذها حاليا بنحو 2,43 مرة.

وهذا الحجم الكبير يعطي محفظة المشروعات الكويتية بعدا مستقبليا مهما، إذ إن الجزء الأكبر منها لم يدخل دورة التنفيذ بعد، ومن ثم فإن سرعة تحويل المشروعات المخطط لها إلى عقود فعلية وأعمال تنفيذية ستحدد حجم انعكاس هذه المحفظة على النشاط الاقتصادي خلال السنوات المقبلة.

ويتوافق ذلك مع رؤية صندوق النقد بأن سرعة تنفيذ مشروعات البنية التحتية والإصلاحات الهيكلية تمثل أحد العوامل المحلية الرئيسية المؤثرة في آفاق الاقتصاد، مع تأكيده أن زيادة الاستثمار العام بدأت بالفعل، وأن رفع كفاءة إدارة المشروعات الاستثمارية سيكون ضروريا لتحقيق أكبر عائد اقتصادي منها.

اقتصاد تتحرك فيه قطاعات متعددة

وتقدم الأرقام في مجملها صورة مختلفة لدورة المشروعات في الكويت، فبدلا من الاعتماد على قطاع منفرد لقيادة النشاط، تتوزع الاستثمارات على أربع كتل رئيسية تشمل الطاقة والصناعة والإنشاءات والنقل والكهرباء والمياه، بما يخلق مساحات للنشاط الاقتصادي في قطاعات مترابطة تمتد من المشروعات الكبرى إلى الشركات والموردين ومقدمي الخدمات المرتبطين بها.

كما أن اتساع قاعدة المشروعات يتزامن مع مرحلة يتوقع فيها صندوق النقد تعافي الاقتصاد الكويتي واستمرار نمو الأنشطة غير النفطية، إذ أكد في أحدث مشاوراته مع الكويت أن النشاط الاقتصادي يشهد تعافيا، وأن البلاد بدأت مسار الانتقال نحو اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا بالتوازي مع زيادة الاستثمار العام ومواصلة الإصلاحات المالية والهيكلية.

وبذلك تصبح القضية الأهم خلال المرحلة المقبلة ليست فقط حجم محفظة المشروعات البالغ 166,5 مليار دولار، وإنما قدرة الاقتصاد على تحويل الـ118 مليار دولار الموجودة في مراحل ما قبل التنفيذ إلى مشروعات فعلية بوتيرة متسارعة، بما يعزز دورة الاستثمار ويزيد مساهمة القطاعات غير النفطية ويمنح القطاع الخاص مساحة أكبر للمشاركة في النشاط الاقتصادي.